منها صرران امسك في ملك ليس لجيراني منعه من تصرفه في ملكه وان ارسلها في السكة فليس لي ان
منعه فان امتنع ولا ارفع كلامه الى الحاكم او الى صاحب الحسبة حتى يمنعه عن ذلك وهل ذلك
من امسك لحاجة وكذلك من امسك للخشو والعجول في الوسائق على ما ذكرنا
سئل عن زيد ادعى على اخر انه اقرضه مبلغا معلوما فانكر القرض اصلا وقال
ما اقرضت منك شيأ ولا اعرفك فاقام المدعي البينة على القرض وحكم القاضي عليه
بالقرض فهل يجوز ذلك ان المدعي للمقضي عليه ان المدعي احال عليه رجلا بالمبلغ فسمع
دعواه بذلك وتقبل بينته او لا تقبل **اجاب** ان ادعى عليه بالمال المذكور وجحده
وقال ما اقرضت منك شيأ قط ولا اعرفك او قال ما رأيتك او ما جرى بيني وبينك
مخالطة ونحو ذلك ثم ادعى البراءة عما ثبت عليه من الدين الشرعي يرفع له اداء براءة
ونحوه واقام بينة بذلك لم يقبل على ما جزم به في الملتقى والهداية **سئل** عن زيد
ملك كرما بقرية باعه من بكر بثمن معلوم مقبوض وتصرف فيه ثم ان زيدا المذكور
ادعى الولد المذكور على خالد المدعي عليه وقال انما استقل الى من بكر فاقام الولد المذكور
بينة شرعية ان هذا الكرم مخلف عن ابيه فاراد خالد ان يدعي بالثمن على بايعه بكر
فقال بكر انا اشتريته منك متاركة سابقة من زيد والد المدعي ولي سجلات ثابتة بالمضمون
يشهد لي بذلك فاراد احراج السجل فلم يتيسر له ذلك وهل لجماعة بني المدعي
والمدعي عليه بالعمل دفاع الولد المذكور من المدعي عليه بثمن معلوم مقبوض بيده فهل
اذا اقام بكر بينة شرعية او اظهر سجلا ثابتا بالمضمون ان الكرم انتقل اليه من زيد
المذكور والد المدعي سمع ذلك منه ويثبت ملكه ثم انتقاله الى خالد من بكر ويبطل
شراءه من الولد لانه تبين ان لا ملك للبائع فيما باعه ولا يكون اقرار المدعى عليه
على الشراء من الولد ما دفع من دعوة المدعي لجحد الخفاجي في فتاويه ويكون صبيا
على فاسد والمبني على الفاسد فاسد فما صورة جوابه **اجاب** منع البينة من بكر

البائع

البائع الثاني واذا تعلمت تبين بطلان الاستحقاق والبيع المترتب عليه والله اعلم
طلب واجاد عنه شيخ الاسلام مركة الانام الشيخ شمس الدين محمد الحانوتي بقوله
اما بكر فلم يقع منه الشراء من الولد وهو باق على دعواه الشراء من بكر وما يصدر منه
انما يقضى وغايته انه كان متوقفا في ثبوت دعواه على حصول البينة وقد حصلت
بوجود الشهود الذين يشهدون بمضمون السجل المتضمن الشراء من بكر من زيد وما خالد
فقد صدر منه الشراء من الولد ثم ظهر ان المدعي به مستحق لبكر فاذا اثبت بالبينة
الشرعية ان الكرم مستحق لبكر لوجود شرائه من اب الولد كان لخالد ان يرجع على
الولد بما دفعه له بدون حكم الحاكم بثبوت استحقاق الوفي لغيره الذي هو بكر هذا
ما ظهر لي والله اعلم **سئل** عن شخص ثبت عليه دين شرعي لزوجته او لغيره وامر
القاضي بحبسه فهل اذا طلب امهله ثلاثة ايام ليبيع متاعه ولو في دينه يمهل للمرة الثانية
ام لا **اجاب** نعم يمهل كما في شرح الوهبانية والخلاصة والبزازية والحامدية في النوع
المذكور نقلا عن الهداية وغيره في الخلاصة بقوله ابيع عبدي هذا ووافقه البزازي
غير انه قال العرض بدل عبدي وهو اعم من كلام الخلاصة وكلام شرح الهداية اعم منهما
والله اعلم **سئل** عن ذكر لولد ليس له في بيته ويأكل من طعامه وشرابه وهو
معه في المحل سواء فالكسب الابن ماله او عقارا فهل يكون ذلك كالأب ويكون
الابن معينا له ام لا **اجاب** حيث كان الابن في عيال ابيه كما ذكر فاوفى الأب
المال فالمال كله للأب ويكون الابن معينا له قال في البزازي وذكر شيخ الاسلام
جلال الدين في اب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما بالكسب اموال الجمل للأب
لان الابن اذا كان في عيال ابيه فهو معين له في كل ما يكسب الا ترى انه لو غرس شجرة
فهي للأب اشباهي وفي فتاوى قاضيخان اذا زوج الوصي بنته الصغيرة وهم في دار اليتيم
في عياله وقال البنون المتاع متاعنا والأب يدعي لنفسه فان المتاع يكون لهم والبينة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)